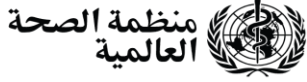


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 24/47/20

البند 10 من جدول الأعمال

أكتوبر/تشرين الأول 2024

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السابعة والأربعون

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 - تقرير التنفيذ لفترة السنتين 2022-2023

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

معلومات أساسية

- 1- اعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة)، في دورتها الثانية والأربعين، الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 على نحو ما اقترحت اللجنة التنفيذية التابعة للهيئة في دورتها السابعة والسبعين.¹
- 2- وفي الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية²، قدمت أمانة الدستور الغذائي استعراضاً معمقاً لإطار رصد الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بهدف تزويد الأعضاء بمعلومات كاملة وموضوعية وموثوقة بشأن تنفيذها. وبالنظر إلى أن العديد من المؤشرات التي أُدرجت في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 لم تكن قابلة للرصد والتقييم بسهولة، اقترح توضيح الطريقة التي ينبغي أن تقاس بها المؤشرات وكذلك تبسيط الإطار بأكمله. وأوصت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين بأن تعتمد الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين إطار الرصد المعدل الذي أقرته أيضاً الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين.³
- 3- وعند استعراض تقرير التنفيذ الأول (فترة السنتين 2020-2021)⁴، لاحظت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين استمرار تطور إطار الرصد وطلبت من أمانة الدستور الغذائي مواصلة استعراضه بقصد تقليص عدد المؤشرات بحيث تقتصر على المؤشرات التي تجمع منها المعلومات الأكثر فائدة.⁵
- 4- وقدمت أمانة الدستور الغذائي إطار رصد منقحاً إضافياً إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين.⁶ وقد اقترحت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين إدخال تعديلات على الاقتراح المقدم ودعت أعضاء اللجنة التنفيذية إلى تقديم أي تعليقات إضافية مفصلة بشأن إطار الرصد المنقح مباشرة إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى أخذها في الاعتبار عند إعداد التقرير المقبل عن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025.⁷ ووردت تعليقات من منسق إقليمي

¹الوثيقة REP19/CAC.

²الوثيقة CX/EXEC 21/81/5 Add.1 والوثيقة REP21/EXEC2 (الفقرات من 86 إلى 91).

³الوثيقة REP21/CAC (الفقرة 11).

⁴الوثيقة CX/CAC 22/45/14.

⁵الوثيقة REP22/CAC (الفقرة 187).

⁶الوثيقة REP23/EXEC1.

⁷الوثيقة REP23/EXEC1.

واحد أثناء وضع إطار الرصد في صغته النهائية. وأيدت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين استنتاجات وتوصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين.⁸ ويرد في الملحق 1 الإطار المنقح لرصد الخطة الاستراتيجية بالصيغة التي عدلتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين والرابعة والثمانين لتيسير الرجوع إليه.

5- ويركز هذا التقرير الشامل عن التنفيذ على الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين 2022-2023. ويقدم التقرير على أساس المؤشرات المحددة في إطار الرصد إلى أقصى حد ممكن. وحيثما كانت البيانات متاحة لفترات السنتين السابقة، تعرض مقارنة بين المؤشرات، وإذا لم تكن هذه البيانات متاحة، يعرض نص سردي. وتقاس عدة مؤشرات من خلال الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها. وفي إطار بضعة مؤشرات، أُضيفت معلومات إضافية عن الاختلافات بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المستقاة من تقارير الدراسة الاستقصائية. ويمكن للأعضاء الرجوع إلى تقريرَي الدراستين الاستقصائيتين لعامي 2022 و2023 المتاحين على موقع الدستور الغذائي لمزيد من المعلومات، بما في ذلك النتائج الإقليمية.⁹

6- وسيجري الاسترشاد بالخبرات المكتسبة من تطبيق هذا الإطار في اقتراح إطار لرصد الخطة الاستراتيجية المقبلة للدستور الغذائي 2026-2031 بمجرد الانتهاء من صياغة غاياتها الاستراتيجية ونتائجها.

⁸ الوثيقة REP23/CAC (الفقرة 16).

⁹ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/publications/ar/>

تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025

الغاية 1- معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

الهدف 1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة

النتيجة 1-1-1 تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع مواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء

المؤشر 1-1-1 مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها

7- في ما يتعلق بالمؤشر 1-1-1 (مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها)، وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين على استخراج هذه المعلومات من الأسئلة ذات الصلة في الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثره. وكما هو مبين في الجدول 1، في عامي 2022 و2023، اعتبر أكثر من 80 في المائة من الأعضاء أن نصوص الدستور الغذائي مفيدة للغاية أو مفيدة في الغالب في تلبية احتياجاتهم ذات الأولوية في مجال سلامة الأغذية وجودتها.

الجدول 1: مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها

الدراسة الاستقصائية لعام 2023	الدراسة الاستقصائية لعام 2022	
14.3 في المائة	21.2 في المائة	مفيدة للغاية
71.4 في المائة	67.1 في المائة	مفيدة في الغالب
12.5 في المائة	8.2 في المائة	مفيدة إلى حد كبير
1.8 في المائة	3.5 في المائة	مفيدة بدرجة ضئيلة
100.0 في المائة	100.0 في المائة	المجموع الكلي

الهدف 2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية

النتيجة 1-2-1 استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء

المؤشر 1-2-1 الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية

8- كما هو موضح في الجدول 2، خلال هذه الفترة، باستثناء عامي 2021 و2023، قدمت قضايا جديدة إلى اللجنة التنفيذية ووافقت عليها الهيئة كإقتراحات عمل جديدة في غضون سنتين.

9- عُقدت الدورة الرابعة والأربعون للهيئة (2021) افتراضياً، وكان الوقت المخصص للعمل الجديد محدوداً. وقد أُقرت ثلاثة اقتراحات عمل جديدة في الدورة السادسة والأربعين للهيئة في عام 2023 بعد أكثر من عامين من تحديدها، إذ تأخرت بسبب جائحة كوفيد-19. وهذه الاقتراحات هي: (1) تعديلات على المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-1985): توسيم الأغذية المعبأة مسبقاً في أشكال العرض المشترك والعبوات المتعددة، التي قُدمت أول مرة في الدورة الرابعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية في عام 2017؛ (2) وضع إرشادات لرصد استقرار ونقاء المواد المرجعية ومحاليل المبيدات ذات الصلة أثناء التخزين المطول، التي قُدمت أول مرة في الدورة الحادية

والخمسین للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات في عام 2019؛ (3) وتنقيح الخطوط التوجيهية بشأن تطبيق المبادئ العامة لنظافة الأغذية على مكافحة أنواع بكتيريا الضّمات الممرضة في الأغذية البحرية (CXG 73-2010)، التي قُدّمت أول مرة في الدورة الحادية والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية في عام 2019.

10- ومن المهم الإشارة إلى الدور القيّم لورقات المناقشة في تحديد نطاق العمل من نقطة التحديد الأولى إلى تقديم مقترح المشروع، لا سيما بشأن القضايا المعقدة، مما يسهل العمل التالي في وضع أو تنقيح نص الدستور الغذائي المقترح.

الجدول 2: الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية

السنة	دورة الهيئة	عدد الأعمال الجديدة المعتمدة في غضون سنة واحدة من تحديد القضية الجديدة	عدد الأعمال الجديدة المعتمدة في غضون سنتين من تحديد القضية الجديدة	عدد الأعمال الجديدة المعتمدة بعد أكثر من عامين من تحديد القضية الجديدة	النسبة المئوية للأعمال الجديدة المعتمدة في غضون سنتين من تحديد القضية
2018	الحادية والأربعون	3	0	0	100 في المائة
2019	الثانية والأربعون	4	3	0	100 في المائة
2020	الثالثة والأربعون	1	1	0	100 في المائة
2021	الرابعة والأربعون	1	0	3	25 في المائة
2022	الخامسة والأربعون	2	0	0	100 في المائة
2023	السادسة والأربعون	2	2	3	57 في المائة

المؤشر 1-2-2 الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي

11- يوضح الجدول 3 أدناه نسبة المواصفات غير العددية والتنقيحات التي اعتمدت بين عامي 2018 و2023 في غضون خمس سنوات.¹⁰ وقد اعتمدت غالبية النصوص النهائية في غضون 5 سنوات.

الجدول 3: الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي

السنة	دورة الهيئة التي اعتمدت نصوصًا جديدة	نسبة نصوص الدستور الغذائي المعتمدة في غضون 5 سنوات
2018	الحادية والأربعون	86 في المائة
2019	الثانية والأربعون	100 في المائة
2020	الثالثة والأربعون	76 في المائة
2021	الرابعة والأربعون	94 في المائة
2022	الخامسة والأربعون	79 في المائة
2023	السادسة والأربعون	70 في المائة

¹⁰ يستند ذلك إلى نصوص الدستور الغذائي التي اعتمدت بعد تقديم اقتراحات العمل الجديدة والموافقة عليها. واستبعدت المواصفات التي لا تحمل رقم عمل مثل الأعمال الجارية والتعديلات من نطاق هذه الدراسة. كما استبعدت المواصفات العددية مثل الحدود القصوى للمخلفات، وأحكام المواد المضافة للأغذية والمستويات القصوى للملوثات التي توضع بعد الموافقة على قوائم الأولويات للمشورة العلمية.

12- ولا يعبر الجدول 3 عن العمل المكثف الجاري في بعض اللجان لتنقيح أو إعادة هيكلة المواصفات الحالية، مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. ونظرًا لاختلاف آلية وضع المواصفات، وأعداد المواصفات الموضوعية وتعقيدها، لا يمكن تقديم صورة كاملة عن معدل وضع المواصفات باستخدام منهجية واحدة. ورغم أن بعض المواصفات التي اعتمدها الهيئة في دورتها السادسة والأربعين استغرقت أكثر من خمس سنوات (مثل تنقيح المواصفة الخاصة بمستحضر المتابعة)، من الجدير بالذكر أن العمل على هذه البنود كان معقدًا، وأجري التنقيح تدريجيًا، واختتم بنجاح في عام 2023.

الغاية 2- وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

الهدف 1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر النتيجة 1-1-2 مراعاة المشورة العلمية على نحو متسق وبما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي من جانب جميع اللجان المعنية خلال عملية وضع المواصفات

المؤشر 1-1-2 نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي

13- تتضمن عملية الاستعراض الحاسمة الأهمية تعليقات من أمانة الدستور الغذائي ورؤساء اللجان حول استخدام المشورة العلمية أو الحاجة إليها في مختلف المواضيع التي تدرسها اللجان المتعددة. وهناك آلية محددة جيدًا وراسخة لتقديم المشورة العلمية، حسب الحاجة، من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ومن الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ومن اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ومن اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

14- جرت مناقشات موسعة خلال فترة السنتين حول دور العلم والعوامل الشرعية الأخرى في ما يتعلق بوضع الحدود القصوى لمستويات مخلفات هيدروكلوريد زيلباتيرول في العضل والكبد والكلى لدى الأبقار. وخلال تلك المناقشات، أكد الأعضاء في مناسبات عدة تقديرهم لقيمة المشورة العلمية المقدمة. واعتمدت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين في عام 2023 الحدود القصوى المقترحة لمستويات مخلفات زيلباتيرول.

15- وقدمت الدورة الثانية والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية (مارس/آذار 2022) عدة طلبات للحصول على مشورة علمية من اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، وقد تم الاعتراف بشكل جيد بالتراطبات بين توفر المشورة العلمية وعمل اللجنة. طلبت الدورة الثانية والخمسون من اللجنة مشورة علمية إضافية من اجتماعات الخبراء لدعم العمل المتعلق بتطوير المبادئ التوجيهية للاستخدام وإعادة الاستخدام الآمن للمياه في إنتاج الأغذية؛ ودعم تنقيح نصوص الدستور الغذائي القائمة بشأن السالمونيلات

(*Salmonella*) والكمبيلوباكتر (*Campylobacter*) في لحوم الدجاج وبكتريا الليستيريا (*Listeria monocytogenes*) في الأغذية. وطلبت الدورة الثالثة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية (ديسمبر/كانون الأول 2022) من اجتماعات الخبراء المشتركة تقديم مشورة علمية حول الفيروسات في الأغذية.

16- وفي ما يتعلق بلجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، تعتمد أعمال إدارة المخاطر المتعلقة بوضع الحدود القصوى لمستويات مخلفات المبيدات على تقديم المشورة العلمية من الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات. ويستند ذلك إلى التقارير التي تُقدَّم سنويًا من الاجتماعات المشتركة التي تعقد بانتظام استنادًا إلى قائمة مبيدات الآفات ذات الأولوية التي سيجري تقييمها ووافقت عليها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات واعتمدها الهيئة. ورهنًا بتوافر الموارد، نظم الاجتماع المشترك للمراجعة المشتركة للمبيدات اجتماعات استثنائية لتناول التوصيات الخاصة بالحدود القصوى الإضافية لمستويات المبيدات في المركبات القائمة. وعلى الرغم من عدم تنظيم أي اجتماعات استثنائية في عامي 2022 و2023، تُعقد هذه الاجتماعات للحد من تراكم تقييمات المبيدات لدى الاجتماع المشترك وبالتالي زيادة توفر حدود قصوى لمخلفات المبيدات للدستور الغذائي لأغراض التجارة الدولية. ولا تناول الاجتماعات الاستثنائية الاستعراضات الدورية أو المركبات الجديدة التي تتطلب تقييمًا كاملاً للمخلفات والسامة، بل الاستخدامات الإضافية للمركبات القائمة التي قيمها بالكامل الاجتماع المشترك. ويُعد تنظيم اجتماعات (استثنائية) إضافية للاجتماع المشترك جزءًا من المناقشات الجارية حول نهج قصير الأجل لتعزيز القدرة التشغيلية للاجتماع المشترك ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

17- وفي لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، تشكل قائمة العقاقير البيطرية ذات الأولوية التي تتطلب تقييمًا أو إعادة تقييم من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية الأساس لعملها. وقد اعتمدت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني 2023) قائمة العقاقير البيطرية ذات الأولوية التي أحالتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين (فبراير/شباط 2023). ويعتمد أحد مجالات عمل إدارة المخاطر في وضع حدود قصوى لمخلفات العقاقير البيطرية على التقارير التي تُقدَّم سنويًا من الاجتماعات الدورية للجنة الخبراء المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بإجراء استقراء للحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية باستخدام نوع واحد أو أكثر. ورغم أن هذه الحدود القصوى توصي بها اللجنة، لا يمكن القيام بذلك إلا استنادًا إلى نتائج تقييمات لجنة الخبراء المتاحة من تقارير الاجتماع المشترك. وتوصف إجراءات اللجنة لاستقراء الحدود القصوى في مبادئ تحليل المخاطر التي تطبقها في دليل الإجراءات، ولا تسمح باستقراء الحدود القصوى لمستويات مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية باستخدام نوع واحد أو أكثر ما لم يكن قد خضع لتقييم من لجنة الخبراء المشتركة.

18- وفي لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، تشكل قائمة المواد ذات الأولوية المقترحة للتقييم من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ركيزة مهمة في عملها. وقد أُضيف مزيد من المواد إلى قائمة الأولويات، مما يتطلب تحديد أولويات أكثر دقة نظرًا لمحدودية موارد لجنة الخبراء المشتركة. ومع تأكيد الجهات الراعية توافر البيانات، يمكن لهذه المواد المدرجة على قائمة الأولويات أن تضمن الحصول على البيانات اللازمة لدعم عملية التقييم. وقد وافقت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين (نوفمبر/تشرين الثاني 2023) على قائمة المواد ذات الأولوية المقترحة للتقييم من لجنة الخبراء بصيغتها التي أحالتها بها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين لعام 2023.

19- وفي لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، تُعد قائمة الملوثات ذات الأولوية للتقييم في لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بنداً دائماً على جدول الأعمال لتوفير الأساس العلمي لوضع الحدود القصوى لمستويات الملوثات في الأغذية والأعلاف. ويمكن لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أيضاً تقديم مشورة علمية خلال اجتماعات/مشاورات الخبراء المخصصة التي يمكن أن تساعد اللجنة في وضع الحدود القصوى لمستويات الملوثات أو وضع مدونات الممارسات. وبالنسبة للفترة 2022-2023، اعتمدت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين (2022) الحدود القصوى لمستويات الأفلاتوكسينات في عدة فئات من الأغذية بناءً على تقييمات المخاطر التي أجرتها لجنة الخبراء. واعتمدت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين (2023) عملاً جديداً لوضع مدونة ممارسات/خطوط توجيهية لمنع أو تقليل التسمم بالسيكوتيرا بناءً على اقتراح اللجنة المعنية بالملوثات في الأغذية في دورتها السادسة عشرة (2023). ومن المقترح اعتماد مدونة الممارسات بصورة نهائية في الدورة السابعة والأربعين للهيئة. وكانت المشورة العلمية المطلوبة من الخبراء متاحة من خلال تقرير خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التسمم بالسيكوتيرا، الذي نُشر في عام 2020.

20- وفي الدورة الثالثة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة (مارس/آذار 2023)، تم الانتهاء من تنقيح *المواصفة الخاصة بمستحضر المتابعة (CXS 156-1987)* الذي استمرت عملية صياغته أكثر من 10 سنوات. وقد اعتمدت الهيئة في دورتها السادسة والأربعين (2023) المواصفة المنقحة الخاصة بمستحضر المتابعة للرضع الأكبر سناً والمنتجات للأطفال الصغار. وقد أخذ هذا العمل في الاعتبار، من بين أمور أخرى، تقريرين علميين من منظمة الأغذية والزراعة وتقريراً من اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية بشأن جودة البروتين وعوامل تحويل النيتروجين.

21- وواصلت الدورة الرابعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة مناقشات المبادئ العامة لتحديد القيم المرجعية للمغذيات المطلوبة للأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و36 شهراً والقيم المرتبطة بها، والتي أخذت في الاعتبار تقرير منظمة الأغذية والزراعة العلمي حول استعراض طرق اشتقاق القيم المرجعية للمغذيات في متناول الأطفال الرضع الأكبر سناً والأطفال الصغار، بالإضافة إلى المشورة العلمية المشتركة الأحدث من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول تحديث قيم المتناول من المغذيات لدى الرضع والأطفال الصغار من الولادة حتى عمر ثلاث سنوات.

22- وطلبت لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية في دورتها الخامسة والأربعين عام 2019 مشورة علمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم عملها في تطوير توسيم مسببات الحساسية. ولاحظت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين (2021) أن تأخر اجتماعات الخبراء ونشر التقارير النهائية لمشاورة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم مخاطر مسببات الحساسية الغذائية بسبب جائحة كوفيد-19 أثر على التقدم المحرز في العمل المتعلق بتوسيم مسببات الحساسية الغذائية. وفي الدورة السابعة والأربعين للجنة (مايو/أيار 2023)، وصل تنقيح الأحكام المتعلقة بمسببات الحساسية في *المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-1985)* إلى الخطوة 5، بانتظار مزيد من التقدم بمجرد أن يصبح التقريران المتبقيان متاحين (الجزء الثالث والجزء الرابع) من المشاورة المشتركة بشأن تقييم مخاطر المواد المسببة للحساسية في الأغذية لاحقاً في عام 2023. وقد أثر تأخر تقرير الجزء الثالث أيضاً على تقدم المسودة المقترحة للملحق الخاص بالمواصفة (CXS 1-1985) - الخطوط التوجيهية لاستخدام علامات التحذير من مسببات الحساسية، حيث أعيد إلى الخطوة 2 لإدخال تحسينات على الصياغة.

الهدف 2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي.

النتيجة 2-2-1 وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي

المؤشر 2-2-1 النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات

23- تواصل منظمة الأغذية والزراعة تطوير قدرة الأعضاء على المشاركة في لجان الخبراء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وتقديم البيانات إليها. وفي فترة السنتين 2022-2023، بدأت المنظمة في تنفيذ مشروع لتطوير مجموعة أدوات لتقييم مخاطر مخلفات العقاقير البيطرية. وكان الهدف من ذلك هو تعزيز فهم أصحاب المصلحة المهتمين بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية لإجراءات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مثل الوكالات التنظيمية المسؤولة عن الموافقة على العقاقير البيطرية أو معايير سلامة الأغذية، وصناعة الأدوية، والمنتجين في مجال تربية الحيوانات، وجمعيات الأطباء البيطريين. كما صُممت مجموعة الأدوات أيضًا لكي يستخدمها الخبراء المحتملون في لجنة الخبراء المشتركة لتوسيع مجموعة الخبراء المتاحين لقائمة اللجنة المشتركة وضمان تمثيل جغرافي أوسع، لا سيما من المناطق التي كان تمثيلها منخفضًا في السابق في أجهزة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

24- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم البلدان في استخدام البيانات الكمية الغذائية على المستوى الفردي التي يتم تبادلها من خلال أداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتحسين اتساق وموثوقية تقييمات التعرض الغذائي، وهي خطوة حاسمة في وضع حدود مناسبة للحماية من العوامل الميكروبيولوجية أو الكيميائية في الأغذية. واستمر الترويج للبيانات الغذائية وأهميتها لسلامة الأغذية كجزء من أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تقوم بها المنظمة بانتظام. فعلى سبيل المثال، قدمت حلقة دراسية شبكية بشأن استخدام البيانات الغذائية في تقييم مخاطر التعرض في عام 2022 من خلال جماعة ممارسة التقييم الغذائي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

25- وتم الانتهاء من سلسلة من دورات التعلّم الإلكتروني المتعلقة بالدستور الغذائي، وتألفت تلك الدورات من 11 درسًا للتعلّم الذاتي وأتيح للغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية على أكاديمية التعلّم الإلكتروني التابعة للمنظمة.¹¹ وتقدم هذه الدورات مقدمة للدستور الغذائي، وتشرح دور العلوم وتحليل المخاطر في الدستور الغذائي، وتوفر إرشادات حول كيفية المشاركة بفعالية في الدستور الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتقدم جميع الدورات مجانًا باعتبارها منفعة عامة. وتصدر شهادة شارة رقمية عند اجتياز اختبار نهائي بنجاح في نهاية كل دورة. ويجري حاليًا إعداد دورة خامسة حول تقييم المخاطر في إطار الدستور الغذائي

26- ويسرّت منظمة الصحة العالمية الطلبات التي تلقاها النظام العالمي لرصد البيئة/برنامج رصد وتقدير التلوث الغذائي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية استجابةً لطلبات البيانات من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية لدعم وضع الحدود القصوى. ونظمت منظمة الصحة العالمية سلسلة من حلقات العمل التدريبية حول إنتاج وتقديم البيانات لأغراض الدستور الغذائي، بما في ذلك تقييمات التعرض، من أجل

¹¹ <https://elearning.fao.org/local/search/?src=eyJ0ZXN0b3V6IiwiaW50bGVhc2VkaWYiLCJ0b2JpZGUiOiIifQ%3D%3D>

لجنة الخبراء المشتركة ووضع الحدود القصوى. وقد بدأ هذا البرنامج في صيف عام 2023 من خلال حلقة عمل في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن المقرر عقد دورات تدريبية إضافية حول تقييم التعرض للمخاطر الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك إدخال أدوات لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها في الفترة 2024-2025.

الهدف 2-3 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية

النتيجة 2-3-1 توفير أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن أطر زمنية متفق عليها بين اللجان والمنظمة/منظمة الصحة العالمية، وبما يسمح هذه الأطر الزمنية بتقدم عملية وضع المواصفات في الوقت المناسب

المؤشر 2-3-1 مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل

27- واصلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إيلاء أهمية كبيرة لبرنامج المشورة العلمية لتوفير أساس علمي قوي لجميع مواصفات الدستور الغذائي. واستمر تقديم المشورة العلمية على مستوى متسارع. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال المساهمات التي حظيت بتقدير كبير من كندا والاتحاد الأوروبي واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية.

28- وفي حين ظلّ الدستور الغذائي المستفيد الرئيسي من برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، طلبت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (مثل برنامج الأغذية العالمي) المشورة العلمية أيضاً، واستخدم أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية نواتج البرنامج مباشرةً لتعزيز عملية صنع القرار القائم على أسس علمية بشأن قضايا سلامة الأغذية والتغذية على المستويين الوطني والإقليمي.

29- وفي منظمة الأغذية والزراعة، مُولت الأنشطة وتكاليف الموظفين المتعلقة بتقديم المشورة العلمية من الميزانية العادية للمنظمة ومن خلال الموارد الخارجة عن الميزانية. وسُجّلت اجتماعات ومشاورات المشورة العلمية الرئيسية التي دعمت أعمال وضع مواصفات الدستور الغذائي (مثل لجنة الخبراء المشتركة، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات) كأنشطة تقنية مؤسسية في برنامج عمل المنظمة وميزانيتها، وساهم ذلك بالتالي في ضمان الأمن المالي لميزانية هذه الأنشطة في فترة السنتين 2022-2023.

30- وفي منظمة الصحة العالمية، شكلت المساهمات الطوعية المقدمة من عدد قليل من الدول الأعضاء المصدر الرئيسي لتمويل برنامج المشورة العلمية المقدمة إلى هيئة الدستور الغذائي من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بشأن المخاطر الميكروبيولوجية. وتم الاعتراف مع الامتنان بالمساهمات المقدمة من الميزانية العادية والمساهمات الخارجة عن الميزانية لبرنامج المشورة العلمية.

المؤشر 2-3-2 نسبة المشورة العلمية التي يتم توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة

31- توجد آليات محددة جيداً وراسخة لدى العديد من لجان المواضيع العامة للحصول على المشورة العلمية من أجهزة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حيث تقدم لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية المشورة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ويقدم الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات المشورة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات،

وتقدم اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية المشورة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، وتقدم اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية المشورة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة. ويتم التنسيق بشكل جيد عمومًا بين أجهزة الخبراء واللجان ذات الصلة في الدستور الغذائي، كما تُعدّل جداول الاجتماعات لتأخذ في الحسبان سير العمل بينها. ومع ذلك، قد تتلقى أجهزة الخبراء طلبات أكثر مما يمكنها الرد عليه، مما قد يؤدي إلى تراكم الأعمال، وهو ما حدث خلال جائحة كوفيد-19. وتساعد آليات تحديد الأولويات المتاحة للجان المواضيع العامة في تحديد بنود العمل الأكثر إلحاحًا. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول تقديم المشورة العلمية في وثيقة الاستعراض التقييمي.

الغاية 3- زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

الهدف 1-3 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي

النتيجة 1-3 تشجيع الأعضاء في الدستور الغذائي على استخدام مواصفات الدستور الغذائي بصورة استباقية

32- يقدم المنسقون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط العمل الإقليمية. ولذلك توجد معلومات عن هذه المؤشرات في التقرير المحلي ذي الصلة عن خطط العمل الإقليمية وخطط الاتصال الإقليمية.

33- واستمر تزايد عدد المساهمات من البلدان خلال فترة السنتين 2022-2023، على غرار ما لوحظ في فترة السنتين 2020-2021، ويرجع ذلك أساسًا إلى اليوم العالمي لسلامة الأغذية والذكرى الستين لتأسيس هيئة الدستور الغذائي. ويمكن تقييم العمل في رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي من خلال ثلاثة مجالات مترابطة: إبراز أهمية الدستور الغذائي؛ تيسير الوصول إلى نصوص الدستور الغذائي وإبراز أهميتها؛ واستخدام نصوص الدستور الغذائي.

34- وفي عام 2022، بدأت أمانة الدستور الغذائي العمل المتعلق باستعراض تنسيق وتخطيط نصوص الدستور الغذائي لضمان اتساقها وتلبية معايير النشر الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة وعلى المستوى الدولي، ولتعزيز سهولة القراءة. وأضيف أيضًا معرف كيان رقمي إلى المواصفات عند نشرها، ما يوفر مرجعًا فريدًا يمكن أن يدعم تتبع كل نص والاستشهاد به. وكان هذا المشروع جزءًا من مساهمة أمانة الدستور الغذائي في الاحتفال بمرور 60 عامًا على تأسيس هيئة الدستور الغذائي وسيستمر تنفيذه في الفترة المقبلة إذا سمحت الموارد بذلك.

35- وتشمل المطبوعات ذات الصلة في هذه الفترة التي عززت إبراز أهمية الدستور الغذائي دراسات حالة جديدة، بما في ذلك دراسة حالة عن الأثر الذي يمكن أن يحدثه اعتماد مواصفات غذائية قائمة على أساس علمي، وهي دراسة بعنوان "أغذية صحية، مبيعات صحية: تنفيذ نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة"، ودراسة أخرى ركزت على الكيفية التي ساعدت بها نصوص الدستور الغذائي هندوراس على إدارة تفشي داء السالمونيلا، أي كيف تعاملت هندوراس مع ما هو غير متوقع.

36- كما دعمت مجلة CODEX¹² التي تصدر سنويًا، وأخبار الموقع الشبكي¹³ ومقاطع الفيديو¹⁴، والمدونات الصوتية¹⁵، ووسائل التواصل الاجتماعي إبراز أهمية الدستور الغذائي:

¹² <https://www.fao.org/3/cc3141en/cc3141en.pdf> و <https://www.fao.org/3/cc8700en/cc8700en.pdf>

¹³ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/news-and-events/en/>

¹⁴ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/multimedia/video/en/>

¹⁵ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/multimedia/podcast/en/>

- نشرت أمانة الدستور الغذائي أكثر من 300 خبر على الموقع الشبكي، بما في ذلك تغطية للاحتفال بمرور 60 عامًا على تأسيس هيئة الدستور الغذائي واليوم العالمي لسلامة الأغذية حيث أقيمت فعاليات في أكثر من 70 بلدًا في الفترة المذكورة؛
- تم تنزيل المدونات الصوتية للدستور الغذائي أكثر من 5 000 مرة؛
- حقق حساب الدستور الغذائي على موقع تويتر للدستور الغذائي 10 ملايين مشاهدة، واكتسب 5 600 متابع ونشر أكثر من 4 000 تغريدة في الفترة المشمولة بالتقرير.

المؤشر 3-1-1 مدى قيام الأعضاء بتوزيع نصوص الدستور الغذائي على أصحاب المصلحة

37- وكما هو مبين في الجدول 4، ذكر ما يقرب من 90 في المائة من الأعضاء بأنهم ينشرون نصوص الدستور الغذائي على أصحاب المصلحة بطريقة تتراوح بين جيدة وجيدة جدًا. وتشابه مستويات النشر في الدراسة الاستقصائية لعام 2023 مع مستويات النشر في الدراسة الاستقصائية لعام 2022. وحدث تحول عالمي طفيف نحو مزيد من التصنيفات "المتوسطة"، وقبول ذلك بانخفاض في التقييمات "الجيدة".

الجدول 4: مدى قيام الأعضاء بتوزيع نصوص الدستور الغذائي على أصحاب المصلحة

الدراسة الاستقصائية لعام 2023	الدراسة الاستقصائية لعام 2022	
7 في المائة	6 في المائة	جيد جدًا
29 في المائة	33 في المائة	جيد
55 في المائة	50 في المائة	متوسط
7 في المائة	10 في المائة	ضعيف
2 في المائة	1 في المائة	ضعيف جدًا
100 في المائة	100 في المائة	المجموع الكلي

المؤشر 3-1-2 درجة اكتساب الأعضاء للمعارف الجديدة المتعلقة بنصوص الدستور الغذائي

38- بالمقارنة مع عام 2022، يبيّن المؤشر في عام 2023 حدوث زيادة بنسبة 12 في المائة في عدد الأعضاء الذين أجابوا بأنهم اكتسبوا قدرًا كبيرًا من المعرفة من نصوص الدستور الغذائي، في حين انخفضت نسبة الأعضاء الذين أجابوا بأنهم اكتسبوا معرفة قليلة جدًا من نصوص الدستور الغذائي من 8 في المائة إلى 4 في المائة.

39- وتظهر أيضًا الردود الأكثر تفصيلاً التي يمكن الرجوع إليها في تقرير الدراسة الاستقصائية أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا اكتسبت معارف من نصوص الدستور الغذائي أكثر من البلدان المرتفعة الدخل. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، ذكر ما يقرب من 80 في المائة من المجيبين في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أنهم اكتسبوا قدرًا كبيرًا من المعرفة أو قدرًا لا بأس به من المعرفة من نصوص الدستور الغذائي. وفي المقابل، أشار نحو 70 في المائة من المجيبين في البلدان المرتفعة الدخل إلى أنهم لم يكتسبوا معارف جديدة من نصوص الدستور الغذائي إلا إلى حد ما. وقد يكون ذلك راجعًا إلى اعتماد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بصورة أكبر على نصوص الدستور الغذائي، مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل التي قد تمتلك قدرة أكبر على تقييم المخاطر ووضع المواصفات.

الجدول 5: درجة اكتساب الأعضاء للمعارف الجديدة المتعلقة بنصوص الدستور الغذائي

الدراسة الاستقصائية لعام 2023	الدراسة الاستقصائية لعام 2022	
30 في المائة	18 في المائة	قدر كبير
28 في المائة	33 في المائة	قدر لا بأس به
38 في المائة	41 في المائة	إلى حد ما
4 في المائة	8 في المائة	قليل جدًا
100 في المائة	100 في المائة	المجموع الكلي

الهدف 3-2 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي

النتيجة 3-2-1 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية المؤشر 3-2-1 مدى استخدام نصوص الدستور الغذائي كأساس لتوجيه التشريعات و/أو السياسات و/أو اللوائح و/أو البرامج و/أو السياسات الغذائية الموضوعة حديثًا لدى الأعضاء

40- كما هو مبين في الجدول 6، فإن أكثر من 90 في المائة من الأعضاء يعتمدون إلى حد ما أو إلى حد كبير على نصوص الدستور الغذائي للاسترشاد بها في التشريعات و/أو السياسات و/أو اللوائح الموضوعة حديثًا.

41- ويشير بوضوح تحليل آخر لردود البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المرتفعة الدخل في عام 2023 إلى أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تستخدم نصوص الدستور الغذائي كأساس أكثر من البلدان المرتفعة الدخل. وأعرب ما يقرب من 80 في المائة من المجيبين في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا عن أنهم يستخدمون نصوص الدستور الغذائي، بقدر كبير أو قليل جدًا، كأساس للاسترشاد بها في التشريعات والسياسات و/أو اللوائح الغذائية. وعلى النقيض من ذلك، أشار أكثر من 70 في المائة من المجيبين في البلدان المرتفعة الدخل إلى أنهم يستخدمون نصوص الدستور الغذائي إلى حد ما أو قليلًا جدًا كأساس. ويتمشى ذلك مع الأدلة والخبرات التي تمتلكها أمانة الدستور الغذائي، حيث إنه في ضوء القدرات والموارد المتاحة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، من الأكثر فعالية اعتماد نصوص الدستور الغذائي مباشرة أو تكييفها لبناء تشريعاتها وسياساتها الخاصة بسلامة الأغذية.

الجدول 6: مدى استخدام نصوص الدستور الغذائي كأساس لتوجيه التشريعات و/أو السياسات و/أو اللوائح الموضوعة حديثًا لدى الأعضاء

الدراسة الاستقصائية لعام 2023	الدراسة الاستقصائية لعام 2022	
35 في المائة	24 في المائة	قدر كبير
23 في المائة	31 في المائة	قدر لا بأس به
34 في المائة	41 في المائة	إلى حد ما
6 في المائة	5 في المائة	قليل جدًا
1 في المائة	0 في المائة	لا على الإطلاق
100 في المائة	100 في المائة	المجموع الكلي

النتيجة 3-2-2 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية المؤشر 3-2-2 درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي: (1) لدعم تنسيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (2) والمساعدة على زيادة وعي أصحاب المصلحة بقضايا سلامة الأغذية وجودتها والتدخلات القائمة على الأدلة والتوصيات؛ (3) وتوجيه برامج التدريب والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والأدوات ذات الصلة، وتحديثها؛ (4) والمساعدة في تحسين تجارة السلع في الدول الأعضاء

42- ظلت الردود المتعلقة بمدى استخدام نصوص الدستور الغذائي لدعم الأبعاد الثلاثة الأولى متشابهة نسبياً في عامي 2022 و2023. ومن خلال تحليل آخر للردود التي يمكن الرجوع إليها في تقرير الدراسة الاستقصائية لعام 2023،¹⁶ فإن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تستخدم نصوص الدستور الغذائي أكثر من البلدان المرتفعة الدخل. وذكر ما يقرب من 70 في المائة من المجهيين في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أنهم يستخدمون نصوص الدستور الغذائي، كلياً أو في الغالب. وفي المقابل، أشار 60 في المائة تقريباً من المجهيين في البلدان المرتفعة الدخل إلى أنهم يستخدمون نصوص الدستور الغذائي إلى حد ما. وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن البلدان المرتفعة الدخل تمتلك الموارد والخبرة التقنية الضرورية في حين أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الدخل تعتمد بصورة أكبر على نصوص الدستور الغذائي.

الجدول 7: درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي

درجة استخدام نصوص الدستور الغذائي للمساعدة في تحسين تجارة السلع في الدول الأعضاء	درجة استخدام نصوص الدستور الغذائي لتوجيه برامج التدريب والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والأدوات ذات الصلة، وتحديثها		درجة استخدام نصوص الدستور الغذائي للمساعدة على زيادة وعي أصحاب المصلحة بقضايا سلامة الأغذية وجودتها والتدخلات القائمة على الأدلة والتوصيات		درجة استخدام نصوص الدستور الغذائي لدعم تنسيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية			
	2023	2022	2023	2022	2023	2022		
غير متاحة	17 في المائة	19 في المائة	18 في المائة	20 في المائة	18 في المائة	24 في المائة	22 في المائة	كلياً
غير متاحة	35 في المائة	39 في المائة	33 في المائة	37 في المائة	39 في المائة	36 في المائة	40 في المائة	في الغالب
غير متاحة	40 في المائة	37 في المائة	38 في المائة	41 في المائة	32 في المائة	34 في المائة	32 في المائة	إلى حد ما
غير متاحة	8 في المائة	4 في المائة	7 في المائة	2 في المائة	9 في المائة	3 في المائة	5 في المائة	بدرجة ضئيلة
غير متاحة	0 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	2 في المائة	1 في المائة	لا على الإطلاق
غير متاحة	0 في المائة	0 في المائة	2 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	1 في المائة	لا أعرف
غير متاحة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	100 في المائة	المجموع الكلي

¹⁶ <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd2618en>

الهدف 3-3 الإقرار باستخدام وأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك
النتيجة 3-3-1 اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وجُربت
المؤشر 3-3-1 التقدم المحرز في وضع آلية لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي

46- أجريت الدراسة الاستقصائية حول استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها في عامي 2022 و2023، وتم نشر التقارير ذات الصلة.¹⁷

47- وأجريت دراسة حالة أولى في عام 2024 لاستعراض الاستخدام الناجح لمدونة الممارسات للوقاية والتخفيض من تلوث الحبوب بسبب السموم الفطرية (CXC 51-2003) وأثرها في البرازيل. وحققت البرازيل نجاحًا كبيرًا في قيادة عملية تنقيح مدونة الممارسات في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولاحقًا في استخدام مدونة الممارسات المحدثة لدعم اعتماد الحدود القصوى لمستويات الأفلاتوكسينات في الذرة، مما أدى إلى زيادة صادرات هذا المحصول. وتمخضت هذه الدراسة عن عدة دروس مستفادة وممارسات جيدة في تطبيق مدونة الممارسات ونصوص الدستور الغذائي بشكل عام، يمكن تكرارها في بلدان أخرى. وسينشر تقرير دراسة الحالة في عام 2024. ويمكن إجراء دراسات حالة أخرى، رهنًا بتوافر الموارد وبناءً على طلبات لجان الدستور الغذائي وأعضائه.

48- وبدأ في عام 2024 التعاون مع لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية بشأن إمكانية استخدام نظام الإخطار الخاص بها. ولا يزال من السابق لأوانه تحديد نوع المعلومات التي يمكن استخلاصها من نظام الإخطار، وسيجري إبلاغ اللجنة التنفيذية والهيئة بالتطورات.

49- ومن المهم الإشارة إلى عدم توافر أي تمويل من البرنامج العادي للدستور الغذائي لهذا العمل، الذي مُوّل من موارد إضافية خارجة عن الميزانية مقدمة من جمهورية كوريا. ومع ذلك، سينتهي هذا التمويل في يونيو/حزيران 2026، وتعمل أمانة الدستور الغذائي على قدم وساق لاستكشاف سبل تأمين استدامة هذا العمل، بما في ذلك من خلال زيادة تمويل برنامجها العادي.¹⁸

الغاية 4- تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

الهدف 4-1 تمكين هيكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي
النتيجة 4-1-1 مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له

المؤشر 4-1-1 عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة

50- ترصد أمانة الدستور الغذائي اتجاهات تسجيل الدول الأعضاء في اجتماعات الدستور الغذائي، من خلال مقارنة البيانات خلال فترتي السنتين الماضيتين. ويجب أن يتم التسجيل في اجتماعات الدستور الغذائي من خلال جهة الاتصال الوطنية، وبالتالي يعني هذا التسجيل وجود جهة اتصال نشطة ودرجة من إدارة أعمال الدستور الغذائي على المستوى الوطني. وكما هو موضح في الجدول أدناه، يحضر معظم الأعضاء اجتماعات الهيئة، بينما يحضر جزء أصغر اجتماعات

¹⁷ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/monitoring/ar>

¹⁸ الوثيقة CX/CAC 24/47/19

لجان المواضيع العامة. وتحظى الاجتماعات التي تعقد بالوسائل الافتراضية بمعدلات حضور أعلى. ويبدو أن الاجتماعات المختلطة تؤثر تأثيرًا طفيفًا على معدلات التسجيل.

الجدول 9: عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة

النسبة المئوية من مجموع الأعضاء (189)	عدد الأعضاء المسجلين	السنة	المكان	لجان الدستور الغذائي
69 في المائة	131	2020	افتراضي	الدورة الثالثة والأربعون للهيئة
85 في المائة	160	2021	افتراضي	الدورة الرابعة والأربعون للهيئة
87 في المائة	164	2022	روما/مختلط	الدورة الخامسة والأربعون للهيئة
85 في المائة	160	2023	روما/مختلط	الدورة السادسة والأربعون للهيئة
48 في المائة	90	2021	افتراضي	الدورة الرابعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية
44 في المائة	84	2022	افتراضي	الدورة الخامسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية
28 في المائة	53	2023	أوترخت	الدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية
47 في المائة	88	2021	افتراضي	الدورة الثانية والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية
20 في المائة	37	2023	هونغ كونغ	الدورة الثالثة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية
52 في المائة	99	2022	افتراضي	الدورة الثانية والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية
28 في المائة	52	2022	سان دييغو	الدورة الثالثة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية
46 في المائة	87	2021	افتراضي	الدورة الخامسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بإجراءات الرقابة على الأغذية
37 في المائة	70	2023	هوبارت/مختلط	الدورة السادسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بإجراءات الرقابة على الأغذية
48 في المائة	91	2021	افتراضي	الدورة السادسة والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية
26 في المائة	50	2023	غاتينو	الدورة السابعة والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية
47 في المائة	88	2021	افتراضي	الدورة الثانية والثلاثون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة
27 في المائة	51	2023	بورودو	الدورة الثالثة والثلاثون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة
44 في المائة	83	2021	افتراضي	الدورة الحادية والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات
26 في المائة	50	2022	بودابست/مختلط	الدورة الثانية والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات
52 في المائة	99	2021	افتراضي	الدورة الثانية والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة

32 في المائة	61	2023	دوسلدورف	الدورة الثالثة والأربعون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة
43 في المائة	81	2021	افتراضي	الدورة الثانية والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات
40 في المائة	75	2022	افتراضي	الدورة الثالثة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات
24 في المائة	46	2023	بكين	الدورة الرابعة والخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات
42 في المائة	80	2021	افتراضي	الدورة الخامسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية
26 في المائة	49	2023	بورتلاند	الدورة السادسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية
44 في المائة	84			المتوسط

81 في المائة	154	المتوسط للهيئة
38 في المائة	71	المتوسط للجان المواضيع العامة
50 في المائة	95	المتوسط للاجتماعات الافتراضية
37 في المائة	70	المتوسط للاجتماعات الحضورية

المؤشر 4-1-2 مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي: نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة-2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل

51- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، تمكنت البلدان الثلاثة عشرة المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي 2 التي أكملت مشاريعها القطرية قد تمكنت من الحفاظ على نظم الدستور الغذائي الوطنية والأنشطة ذات الصلة.

52- كانت استعراضات ما بعد التنفيذ جارية أو قيد الإعداد لجميع البلدان التي أكملت مشاريعها في إطار حساب أمانة الدستور الغذائي 2. وشمل الاستعراض إعادة تقييم من خلال الأداة التشخيصية لتقييم حالة برامج الدستور الغذائي الوطنية، التي وفرت مؤشرًا لمستوى تقدم نظام الدستور الغذائي الوطني بعد تلقي الدعم من حساب أمانة الدستور الغذائي 2، مقارنةً بالحالة التي قيست في بداية المشروع.

53- وتعاونت أمانة الدستور الغذائي وأمانة حساب أمانة الدستور الغذائي لمواءمة أطر الرصد الخاصة بهما. وركز العمل الجاري على تحسين المؤشرات النوعية والكمية للتمكين من قياس المشاركة الفعالة والانخراط في أعمال الدستور الغذائي. وتعترف المؤشرات النوعية بأهمية سياق كل بلد عند النظر في قياس المشاركة النشطة. وتشمل الجوانب التي يجري النظر فيها من أجل إثراء المؤشر 4-1-2 ما يلي:

- المؤشرات النوعية (الطويلة الأجل: القدرة على المشاركة في الدستور الغذائي):

- خلال فترة دعم حساب أمانة الدستور الغذائي 2: القياس الدوري للقدرات والممارسات الجيدة من خلال التقارير المحلية والتقارير النهائية والتقييم اللاحق للتنفيذ (بما في ذلك تطبيق الأداة التشخيصية للدستور الغذائي)
- بعد انتهاء دعم حساب أمانة الدستور الغذائي 2: دراسات استقصائية دورية لقياس مدى توافر هيكل وطني فعال للدستور الغذائي
- المؤشرات الكمية (القصيرة الأجل: الانخراط النشط في الدستور الغذائي):
- مشاركة الدول المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي 2 في اجتماعات لجان الدستور الغذائي
- تقديم الدول المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي 2 تعليقات مكتوبة إلى اجتماعات لجان الدستور الغذائي أو مجموعات العمل الإلكترونية

54- وكانت هناك مؤشرات إضافية قيد النظر، بما في ذلك المشاركة في العملية العلمية، وإطلاق أعمال جديدة، وإنشاء شبكات تعاون دولية بين مكاتب الدستور الغذائي الوطنية.

الهدف 2-4-2 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي

النتيجة 4-2-1 المشاركة المستدامة والنشطة في عمل اللجان ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي

المؤشر 4-2-1 عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (تعرف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين)

55- استقر في ما يبدو عدد الأعضاء المشاركين في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين 2020-2023، بعد فترة تفشي الجائحة 2020-2021 عندما أثر تعطل العمل، ولاسيما في عام 2020 والجهود اللاحقة للحاق بالركب، على المشاركة.

الجدول 10: عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد البلدان الأعضاء	0	113	77	86
النسبة المئوية من مجموع الأعضاء (189)	0 في المائة	60 في المائة	41 في المائة	46 في المائة

المؤشر 4-2-2 عدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (سيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين اثنتين على الأقل خلال فترة السنتين)

56- كما هو موضح في الجدول 11، بقيت نسبة الأعضاء الذين أرسلوا تعليقات استجابةً لما لا يقل عن رسالتين دوريتين إما من خلال نظام التعليقات الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني مباشرة إلى أمانة الدستور الغذائي و/أو إلى رؤساء لجان الدستور الغذائي مستقرة بشكل عام خلال الفترة 2022-2023، مع ملاحظة أن عام 2020 كان عامًا استثنائيًا بسبب جائحة كوفيد-19.

الجدول 11: عدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد البلدان الأعضاء	41	68	71	70
النسبة المئوية من مجموع الأعضاء (189)	22 في المائة	36 في المائة	38 في المائة	37 في المائة

الهدف 3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية

النتيجة 1-3-4 يؤدي بناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة دوراً بارزاً في ضمان مشاركة نشطة للبلدان النامية المؤشر 1-3-4 مدى إعاقة الحواجز التالية لاستخدام نصوص الدستور الغذائي: نقص الموارد؛ والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي؛ وعدم ملاءمة نصوص الدستور الغذائي للسياق/الواقع الوطني؛ والافتقار إلى القوانين الوطنية الأساسية لسلامة الأغذية؛ ومدة وضع نص الدستور؛ والافتقار إلى قدرة التنفيذ المحلية؛ ومدة عملية التنفيذ الوطنية؛ والقضايا المتصلة باللغة؛ وتحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي؛ وعدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي

57- تباينت الإجابات على هذا السؤال في الدراسة الاستقصائية للدستور الغذائي تفاوتاً كبيراً بين عامي 2022 و2023. ففي حين تمثلت الحواجز الثلاثة الأولى أمام استخدام نصوص الدستور الغذائي خلال عام 2022 في عدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي، وتحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي، ونقص الموارد، جاء في المرتبة الأولى في عام 2023 نقص الموارد، والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي، ومدة عملية التنفيذ الوطنية.

58- وتجدر الإشارة إلى أن أهم الحواجز التي حددها المقيمون في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في عام 2023 شملت نقص الموارد، والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي، ومدة عملية التنفيذ الوطنية. وبالمقارنة مع الدراسة الاستقصائية لعام 2022، لوحظت زيادة كبيرة في الحواجز التي تحول دون استخدام نصوص الدستور الغذائي التي أبلغ عنها في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتحديداً الافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي ومدة عملية التنفيذ الوطنية. ومن ناحية أخرى، كانت المسائل اللغوية في ما يبدو أقل أهمية بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مقارنة بعام 2022.

59- ويمكن تفسير الاختلافات بين عامي 2022 و2023 بعدة عوامل، بما في ذلك الزيادة في عدد الردود، وتحسن فهم المقيمين لآلية الدراسة الاستقصائية وزيادة وعيهم بها، والعودة إلى الاجتماعات الحضورية. ومن المهم الإشارة إلى أن تحديد الاتجاهات يحتاج إلى تكرار الدراسة عدة مرات. ومع كون عام 2023 هو العام الثاني لتنفيذ الدراسة الاستقصائية، فإن العام الثالث سيكون حاسماً لإتمام دورة الدراسة والبدء في رسم بعض الاتجاهات في الردود، خاصة في ما يتعلق بالحواجز.

الجدول 12: الحواجز التي تحول دون استخدام نصوص الدستور الغذائي

الحوجز	السنة	كليًا أو في الغالب	إلى حد ما	بدرجة ضئيلة/لا على الإطلاق
نقص الموارد	2022	22 في المائة	51 في المائة	27 في المائة
	2023	38 في المائة	21 في المائة	41 في المائة
الافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي	2022	10 في المائة	42 في المائة	48 في المائة
	2023	29 في المائة	44 في المائة	27 في المائة
عدم ملاءمة نصوص الدستور الغذائي للسياق/الواقع الوطني	2022	15 في المائة	14 في المائة	71 في المائة
	2023	9 في المائة	25 في المائة	66 في المائة
الافتقار إلى القوانين الوطنية الأساسية لسلامة الأغذية	2022	11 في المائة	27 في المائة	61 في المائة
	2023	14 في المائة	16 في المائة	70 في المائة
مدة وضع نص الدستور	2022	19 في المائة	13 في المائة	68 في المائة
	2023	18 في المائة	29 في المائة	53 في المائة
مدة عملية التنفيذ الوطنية	2022	16 في المائة	18 في المائة	66 في المائة
	2023	22 في المائة	33 في المائة	46 في المائة
قضايا اللغة	2022	21 في المائة	19 في المائة	60 في المائة
	2023	13 في المائة	17 في المائة	70 في المائة
تحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي	2022	28 في المائة	25 في المائة	47 في المائة
	2023	20 في المائة	24 في المائة	56 في المائة
عدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي	2022	33 في المائة	43 في المائة	24 في المائة
	2023	21 في المائة	29 في المائة	50 في المائة

الغاية 5- تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

الهدف 1-5 وضع ممارسات ونظم كفؤة وفعالة لإدارة العمل، والحفاظ عليها

النتيجة 1-1-5 إن العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي تدعم تشغيل أجهزة الدستور الغذائي المعنية بوضع المواصفات بشكل فعال وكفوء

المؤشر 1-1-5 تنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين

60- في فترة السنتين 2022-2023، بلغت نسبة التنفيذ مقارنة بالميزانية الأصلية 107 في المائة، مع الأخذ في الاعتبار التخصيص الإضافي من منظمة الأغذية والزراعة بمبلغ 0.5 ملايين دولار أمريكي في عام 2023. واستخدمت الميزانية المتاحة وفقًا لخطة عمل أمانة الدستور الغذائي لعقد 21 لجنة من لجان الدستور الغذائي، وأربع دورات للجنة التنفيذية، ودورتين للهيئة، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بتهيئة البيئة اللازمة لعقد هذه الاجتماعات (مثل نظام تكنولوجيا المعلومات، ونظام التعليقات الإلكتروني، ونظام التسجيل الإلكتروني، وموقع الدستور الغذائي، وترجمة المواصفات، والنشر، والاتصالات، وما إلى ذلك). وشملت هذه الفترة لأول مرة عقد اجتماعات الهيئة وبعض دورات اللجنة التنفيذية حضورًا مع إمكانية المشاركة عن بُعد.

61- ومن الدروس المهمة المستفادة من تنفيذ ميزانية 2022-2023 أن زيادة الطلبات على أمانة الدستور الغذائي مقترنة بانخفاض القوة الشرائية تحد من هامش مواجهة النفقات غير المتوقعة أو الاحتياجات الإضافية. وأجلت أو تأخرت بسبب ذلك عدة أنشطة، مثل تحديث قواعد بيانات الدستور الغذائي أو ترجمة النصوص المترجمة. كما أن أمانة الدستور الغذائي غير قادرة على تلبية الطلب على إعادة تفعيل لجان الدستور الغذائي المؤجلة أو إنشاء فرق مهام مخصصة لمعالجة القضايا المستجدة.¹⁹

النتيجة 5-1-2 إن تصميم جداول الأعمال بشكل كفوء وحسن استخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولجنتها التنفيذية وأجهزتها الفرعية يعظم الوقت المخصص لوضع نصوص الدستور الغذائي المؤشر 5-1-2 نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحددها اللجان

62- يقدم الجدول 13 تحليلاً لتوزيع وثائق العمل باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية المعدة للهيئة واللجان التي عقدت في الفترة 2020-2023. ولا يأخذ التحليل في الاعتبار رسائل الدعوة، وجدول الأعمال المؤقتة، والرسائل الدورية، والورقات الإضافية، وورقات التعليقات الأخرى بما في ذلك الردود على الرسائل الدورية، ووثائق المعلومات. ويبين الجدول 10 عدد وثائق العمل التي عممت قبل شهرين على الأقل من بدء دورة اللجنة المعنية والنسبة المئوية المقابلة من مجموع وثائق العمل المدرجة. وفي فترة السنتين 2022-2023، ظل عدد وثائق العمل المتاحة ضمن المواعيد النهائية المحددة مستقرًا إلى حد كبير مقارنة بفترة السنتين 2020-2021. وتواصل أمانة الدستور الغذائي بذل الجهود لتوفير المزيد من الوثائق في الوقت المحدد، مع مراعاة قضايا مثل الموارد المتاحة، والطوارئ الناجمة عن عمل مجموعات العمل الإلكترونية، وقواعد المنظمة ولوائحها المتعلقة بترجمة الوثائق.

الجدول 13: وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد حسب اللغة، 2020-2023

السنة	الإنكليزية		الفرنسية		الإسبانية	
	عدد وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد	النسبة المئوية من مجموع عدد وثائق العمل	عدد وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد	النسبة المئوية من مجموع عدد وثائق العمل	عدد وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد	النسبة المئوية من مجموع عدد وثائق العمل
2020	20	59 في المائة	18	53 في المائة	18	53 في المائة
2021	67	42 في المائة	45	29 في المائة	45	29 في المائة
2022	49	42 في المائة	21	23 في المائة	18	20 في المائة
2023	64	36 في المائة	31	20 في المائة	31	21 في المائة

الهدف 5-2 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي

النتيجة 5-2-1 رئاسة اجتماعات الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل وقيادتها بفعالية وكفاءة

المؤشر 5-2-1 مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي

63- خلال عامي 2022 و2023، عدلت الدراسات الاستقصائية لمستوى الرضا لتشمل التعقيبات المقدمة بشأن تجارب الاجتماعات الافتراضية والمختلطة. وبشكل عام، كانت التعقيبات إيجابية للغاية في جميع دورات لجان الدستور الغذائي التي عُقدت خلال هذه الفترة. وأشار أكثر من 85 في المائة من المجيبين في ردودهم على غالبية الأسئلة إلى أنهم "موافقون/موافقون بشدة" أو "راضون/راضون جدًا" عن تنظيم وتنفيذ الاجتماعات.

• سهولة الوصول إلى المنصات والأداء التقني

- حصلت عملية التسجيل على تصنيفات عالية من حيث مستوى الرضا في جميع اللجان، فقد أشار معظم المجيبين (ما تراوح بين 60 في المائة و75 في المائة) إلى سهولة الوصول إلى منصات مثل Zoom ونظام التسجيل الإلكتروني. وأشاروا إلى مشاكل طفيفة في الاتصال، لا سيما أثناء الدورات التي بثت عبر قناة يوتيوب.

- اتفق المشاركون إلى حد كبير على سهولة الوصول إلى منصة Zoom وتصفحها، وأشارت لجان مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة إلى مستوى رضا يزيد على 70 في المائة في ما يتعلق بالدعم التقني وسهولة استخدام المنصة.

• الدعم من أمانات الدستور الغذائي وجودة الترجمة الشفوية:

- كانت التعقيبات بشأن خدمات الترجمة الشفوية إيجابية تراوحت فيها نسبة الرضا بين 70 في المائة و80 في المائة في لجان مثل لجنة تنسيق الدستور الغذائي في أوروبا المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية. ومع ذلك، لوحظت في الدورات التي حضرها مشاركون متعددون اللغات مشاكل عرضية بسبب تداخل الصوت وحدوث تأخيرات طفيفة.

- وحظيت أمانات الدستور الغذائي بالثناء باستمرار لتقديمها إرشادات واضحة ودعم واضح قبل الدورات وأثناءها، وكانت مستويات الرضا في العادة أعلى من 80 في المائة. وسلطت التعقيبات الضوء على جهود الأمانات في ضمان سلاسة الاجتماعات وسهولة الوصول إليها، حتى عند استخدام أشكال المشاركة المختلطة.

• هيكل الاجتماع وإدارة جدول الأعمال:

- ملاءمة جدول الأعمال: وافق المجيبون بشكل عام على أن بنود جدول الأعمال كانت موزعة زمنيًا بشكل مناسب، وأعرب ما بين 75 في المائة و85 في المائة عن رضاهم عن طول ووضوح الجلسات في معظم اللجان. وأشارت بعض التعقيبات، خاصة من المشاركين في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، إلى ضرورة تخصيص مزيد من الوقت للمواضيع المعقدة للسماح بمناقشة شاملة.

- توقيت الجلسات والمرونة: رغم ارتفاع مستوى الرضا بشكل عام، أشارت بعض اللجان إلى أن اختلاف المناطق الزمنية يمثل تحديًا طفيفًا أمام ضمان مشاركة واسعة. ومع ذلك، ساعدت التعديلات في توقيت الجلسات على تلبية احتياجات جمهور عالمي، مما عزز الشمول في البيئة الافتراضية.

• الأثر العام ومساهمات الرؤساء:

- فُيِّم دور الرؤساء بشكل إيجابي، حيث أشار ما تراوح بين 85 في المائة و90 في المائة من المجهين إلى فعاليتهم في إدارة المناقشات وتوجيه المشاركين في الموضوعات المعقدة. وعبر المشاركون في مختلف الدورات عن تقديرهم لقدرة الرؤساء على التكيف مع تحديات التنسيق الافتراضية والمختلطة، مما ساهم في حوارات بناءة وشاملة.

64- وفي الختام، عبرت التعقيبات في ما يتعلق بفترة السنتين 2022-2023 عن مستوى كبير من الرضا عن اجتماعات الدستور الغذائي، بما في ذلك عمليات التسجيل، والدعم التقني، وتحابوب الرؤساء والأمانات. وعلى الرغم من تحديات البيئة الافتراضية، وخاصة في ما يتعلق بالاتصال وإدارة الوقت، أعرب المشاركون عن تقديرهم لجهود الدستور الغذائي لضمان فعالية وكفاءة الاجتماعات، ودعم مهمة الدستور الغذائي في الحفاظ على معايير عالية لسلامة الأغذية وتيسير التجارة الدولية.

الاستنتاجات

65- بعد فترة السنتين 2020-2021 التي كانت غير اعتيادية بسبب جائحة كوفيد-19، عادت الأنشطة إلى مستويات ما قبل الجائحة في فترة السنتين 2022-2023. وسجل الأداء في إطار معظم المؤشرات نتائج جيدة. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لتحسين المشاركة في الدستور الغذائي كما هو مبين في إطار الغاية 4. ولكن يبدو أن طرق المشاركة الأخرى عن بُعد من خلال الرد على الرسائل الدورية تبدو مستقرة عند مستوى أعلى بقليل من ثلث الأعضاء. وفي إطار الغاية 5، يسلط الرصد الضوء على أن بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل توقيت الوثائق. غير أن هذه مسألة معقدة وليست جديدة وهي مرتبطة بموارد الأمانة والجدول الزمني للاجتماعات وكذلك أنشطة ما بين الدورات التي تحتاج إلى دعم وسيكون من الصعب حلها بمعزل عن غيرها.

66- وحاولت أمانة الدستور الغذائي عبر جولات كثيرة من التطوير تحسين إطار رصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 وتبسيطه. وبفضل الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها، أصبح هناك الكثير من النتائج مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت يمكن مقارنة أدائها خلال فترات زمنية مختلفة. وستكون هذه الدروس المهمة المستفادة من تنفيذ إطار الرصد مفيدة في الاقتراح الذي ستقدمه أمانة الدستور الغذائي لرصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.

التوصيات

إنّ الهيئة في دورتها السابعة والأربعين مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (1) الإحاطة علمًا بالمعلومات المقدمة؛
- (2) والنظر في ما إذا كانت نتائج تنفيذ الأنشطة يمضي في الاتجاه الصحيح، وتقديم تعليقات وتعقيبات بشأن أي مجالات قد تتطلب اهتمامًا خاصًا خلال الفترة المتبقية من مدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

الملحق 1

إطار الرصد مع المؤشرات المنقحة بعد المناقشة وقرار اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين والرابعة والثمانين

الغاية	النتيجة	المؤشر الأصلي	قرار الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية	قرار الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية	المؤشرات التي نقحت/التي تم الإبقاء عليها/التي أعيد تقييمها
الغاية 1- معالجة القضايا الحالية والمستجدة والخرجة في الوقت المناسب	النتيجة 1-1-1 تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع مواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء	المؤشر 1-1-1 عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية	يتيح حساب عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية معلومات محدودة ولا يعكس بالضرورة تحسن القدرة على وضع مواصفات تلبي احتياجات الأعضاء. وللدرد على بيان النتائج، فالسؤال المطروح هو فهم ما إذا كانت للدستور الغذائي الآليات المناسبة لتحديد القضايا المستجدة واتخاذ إجراءات بشأنها. وسترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا بشأن تطور الإجراءات لتحديد القضايا المستجدة في لجان الدستور الغذائي.	استُبدل هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بأهمية نصوص الدستور الغذائي	المؤشر 1-1-1 مدى إقرار الأعضاء بأن نصوص الدستور الغذائي تلبي احتياجات الأعضاء ذات الأولوية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها

	<p>تم تضمين المؤشرين 1-2-2 و 1-2-1-3 الغرض الكامن وراء هذا المؤشر في ما يتعلق ببيان النتائج الذي يركز على الاستجابة في الوقت المناسب، ولا يعتبر أنه يقدم أي قيمة أو معلومات إضافية بقدر ما يبرر الجهد اللازم لجمع هذه البيانات.</p>	<p>المؤشر 1-2-1 نسبة القضايا المستجدة المحددة التي تؤدي إلى اقتراحات عمل جديد</p>	<p>النتيجة 1-2-1 استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء</p>	
<p>المؤشر 1-2-1 الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>ستقوم الأمانة بقياس هذا المؤشر عن طريق النظر في القضايا المستجدة للجان المواضيع العامة التي أثّرت في فترة السنتين 2018-2019 وتقييم الوقت المستغرق للتوصل إلى اقتراحات عمل جديد. وسيشكل ذلك خط الأساس الذي يمكن على ضوءه مقارنة فترة السنتين اللاحقة.</p>	<p>المؤشر 1-2-2 الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية</p>	

المؤشر 1-2-2 الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي	سيتم الإبقاء على المؤشر.	سيتم قياس المؤشر كما هو.	المؤشر 1-2-3 الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي		
	بما أنّ هذا المؤشر ليس مؤشراً محددًا وقابلًا للقياس ويمكن بلوغه وواقعيًا وحسن التوقيت ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال عملية سرد، فإنه يُقترح حذفه. وقد تم التوصل إلى أن المؤشرين السابقين يوفران قياسًا كافيًا للنتيجة.	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	المؤشر 1-2-4 قيام اللجان بتوثيق النهج الذي تتبعه لترتيب الأولويات استنادًا إلى معايير ترتيب الأعمال بحسب الأولوية في دليل الإجراءات		
المؤشرات التي نقحت/ التي تم الإبقاء عليها/ التي أعيد ترقيمها	قرار الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية	قرار الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية	المؤشر الأصلي	النتيجة	الغاية
المؤشر 1-1-2 نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي	سيتم الإبقاء على المؤشر.	سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.	المؤشر 1-1-2 نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي	الهدف 1-1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر من جانب جميع اللجان المعنية خلال عملية وضع المواصفات	الغاية 2- وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

<p>المؤشر 1-2-2 النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>يكمن الغرض من هذا المؤشر في تشجيع البلدان الأعضاء على زيادة استعدادها لإعداد البيانات و/أو تبادلها. ويمكن للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية فقط تيسير نقل البيانات وتعزيز القدرات. ولهذا، فإن المسؤولية عن هذا المؤشر تقع على عاتق أصحاب البيانات، أي البلدان الأعضاء. وسيرفع تقرير سردي موجز عن المساهمات في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات، بالاستناد إلى تقارير رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية والمنسقين الإقليميين، التي أسندت فيها الأولوية للقضايا المتعلقة بالبيانات.</p>	<p>المؤشر 1-2-2 النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات</p>	<p>النتيجة 1-2-2 وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي</p>	
---	---------------------------------	---	---	---	--

<p>المؤشر 1-3-2 مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>ترفع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقارير منتظمة إلى الهيئة بشأن التمويل الأساسي المخصص للمشورة العلمية. ولهذا، ترد المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر في وثيقة الهيئة ذات الصلة من إعداد منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية. طلب من اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين: إدراج تقرير سردي موجز (وصف نوعي للتقدم المحرز) في إطار الرصد والتقييم في سياق إبلاغ الهيئة عن التمويل الأساسي الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية والخاص بالمشورة العلمية، استنادًا إلى وثيقة الهيئة ذات الصلة التي تعدّها منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية.</p>	<p>المؤشر 1-3-2 مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل</p>	<p>النتيجة 2-3-1 توفير أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن أطر زمنية متفق عليها بين اللجان والمنظمة/منظمة الصحة العالمية، وسمح هذه الأطر الزمنية بتقدم عملية وضع المواصفات في الوقت المناسب</p>	
--	---------------------------------	--	--	---	--

<p>المؤشر 2-3-2 نسبة المشورة العلمية التي يتم توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>تتمتع لجان الدستور الغذائي بولاية طلب المشورة العلمية. ولا توجد في الوقت الحالي أي جداول زمنية متفق عليها لإسداء المشورة العلمية في عدة لجان. ولهذا، سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر بالاستناد إلى المعلومات المتاحة في تقارير اللجان وعملية الاستعراض التقييمي.</p>	<p>المؤشر 2-3-2 نسبة المشورة العلمية التي يتم توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة</p>		
<p>المؤشرات التي نقحت/ التي تم الإبقاء عليها/ التي أعيد ترقيمها</p>	<p>قرار الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية</p>	<p>قرار الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية</p>	<p>المؤشر الأصلي</p>	<p>النتيجة</p>	<p>الغاية</p>
<p>المؤشر 1-1-3 مدى قيام الأعضاء بتوزيع</p>	<p>حُذف هذا المؤشر. ومع ذلك، سيتم الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة الواردة في تقرير لجان التنسيق بشأن تنفيذ خطط العمل الإقليمية أو الرجوع إليها في التقرير السردى بشأن الغاية 2 في تقرير تنفيذ الخطة الاستراتيجية الشاملة.</p>	<p>يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 1-1-3 عدد المساهمات القطرية في صفحات الويب الإقليمية والخاصة بالمراقبين في الدستور الغذائي التي تعكس الأحداث/الأنشطة التي ترفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي</p>	<p>النتيجة 1-3 تشجيع الأعضاء في الدستور الغذائي على استخدام مواصفات الدستور الغذائي بصورة استباقية</p>	<p>الغاية 3 - زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها</p>
<p>المؤشر 1-1-3 مدى قيام الأعضاء بتوزيع</p>	<p>استُبدل هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بنشر المصلحة</p>	<p>سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 2-1-3 عدد الأنشطة في خطة عمل الدستور الغذائي الخاصة بالاتصالات التي تنطرق</p>		

المؤشر 3-1-2 درجة اكتساب الأعضاء للمعارف الجديدة المتعلقة بنصوص الدستور الغذائي	نصوص الدستور الغذائي والمعرفة الجديدة		بشكل صريح إلى أهمية مواصفات الدستور الغذائي ومدى تنفيذها		
المؤشر 3-2-1 مدى استخدام نصوص الدستور الغذائي كأساس لتوجيه التشريعات و/أو السياسات و/أو اللوائح و/أو البرامج و/أو السياسات الغذائية الموضوعة حديثاً لدى الأعضاء	استُبدل هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق باستخدام نصوص الدستور الغذائي لتوجيه التشريعات والسياسات وما إلى ذلك	يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	المؤشر 3-2-1 نسبة البلدان الأعضاء المشاركة في مبادرات وطنية أو إقليمية لتنمية القدرات من أجل تشجيع استخدام مواصفات الدستور الغذائي على الصعيد العملي وتسهيله	النتيجة 3-2-1 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية	

<p>المؤشر 2-2-3 درجة استخدام الأعضاء لنصوص الدستور الغذائي: (1) لدعم تنسيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (2) والمساعدة على زيادة وعي أصحاب المصلحة بقضايا سلامة الأغذية وجودتها والتدخلات القائمة على الأدلة والتوصيات؛ (3) وتوجيه برامج التدريب والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، والأدوات ذات الصلة، وتحديثها؛ (4) والمساعدة في تحسين تجارة السلع في الدول الأعضاء</p>	<p>استُبدل هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق باستخدام نصوص الدستور الغذائي في النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، والتجارة، وما إلى ذلك</p>	<p>تجري الأمانة ومنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية بشكل دوري دراسات استقصائية عن اعتماد واستخدام مجموعة فرعية من نصوص الدستور الغذائي. واستنادًا إلى نتائج هذه الدراسات الاستقصائية، سترفع الأمانة أيضًا تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 2-2-3 نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الدستور الغذائي</p>	<p>النتيجة 2-2-3 استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية</p>	
--	--	--	---	---	--

	<p>نظرًا لأن هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس ويمكن بلوغه وواقعيًا وحسن التوقيت ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال سرد، يُقترح حذفه من إطار الرصد ولكن مع ذلك، سيتم تسجيل أي تحديثات بشأن استخدام معايير الدستور الغذائي من المراقبين المعنيين في التقرير السردى المتعلق بالغاية 3.</p>	<p>سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 3-2-3 نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل المراقبين المعنيين في الدستور الغذائي</p>	
<p>المؤشر 1-3-3 التقدم المحرز في وضع آلية لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز التقدم المحرز في ضوء هذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 1-3-3 التقدم المحرز في وضع آلية لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي</p>	<p>النتيجة 1-3-3 اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وجرّبت</p>

المؤشرات التي نقحت/ التي تم الإبقاء عليها/ التي أعيد ترقيمها	قرار الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية	قرار الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية	المؤشر الأصلي	النتيجة	الغاية
-	حذف هذا المؤشر.	<p>يعتمد هذا المؤشر على تطبيق أداة تشخيص الدستور الغذائي، وهو ما تقوم به البلدان بشكل طوعي ويستخدم كأداة للمساعدة الذاتية أكثر من كونه أداة للإبلاغ في كثير من الأحيان في سياق تقديم طلب إلى حساب أمانة الدستور الغذائي. ولذا، من شأن قياس هذا المؤشر أن يكون صعباً للغاية ويتيح بيانات ذاتية/غير قابلة للمقارنة.</p>	المؤشر 1-1-4 عدد البلدان المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي (على النحو الذي عدلته اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين)	النتيجة 1-1-4 مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له	الغاية 4- تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

<p>المؤشر 4-1-1 عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة</p>	<p>إعادة صياغة هذا المؤشر إلى: عدد الأعضاء المسجلين في الهيئة ولجان المواضيع العامة النشطة.</p>	<p>وتشير الأدلة الأولية إلى أن انتقال لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل إلى المنصات الافتراضية قد أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة التسجيل بينما تشير التعقيبات إلى شعور أكبر بالمشاركة بين بعض الذين يشاركون مباشرة في اجتماعات الدستور الغذائي للمرة الأولى. وتقترح الأمانة، سعيًا منها إلى تتبع التقدم المحرز في تحقيق هذه النتيجة، القيام برصد اتجاهات تسجيل البلدان الأعضاء في اجتماعات الدستور الغذائي، مقارنةً ببيانات الفترة 2018-2019 ببيانات الفترة 2020-2021 في البداية. ويجب أن يتم التسجيل في اجتماعات الدستور الغذائي من جانب جهة اتصال الدستور الغذائي، وهكذا، يبرز هذا التسجيل وجود جهة اتصال نشطة ومستوى إدارة عمل الدستور الغذائي على الصعيد الوطني. ولا يستلزم القياس أي إسهامات إضافية من الأعضاء. ويظل تطبيق أداة تشخيص الدستور الغذائي يشكّل نشاطاً قيّمًا، تعززه أيضًا خطط تنفيذ إقليمية عدة، وليس مؤثرًا.</p>		
---	---	--	--	--

	<p>تماشياً مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، - حذف هذا المؤشر.</p>	<p>قد يكون من الصعب قياس هذا المؤشر نظرًا إلى أن البلدان الأعضاء تعتمد سبلاً مختلفة لتمويل هيكل الدستور الغذائي. كما قد يقتضي رفع الأعضاء لتقارير، وهو ما قد يشكل عبئاً إضافياً. وترى الأمانة أن رصد اتجاهات التسجيل، المقترح أعلاه، يبرز بشكل كافٍ ما يستثمره الأعضاء من طاقة في الدستور الغذائي.</p>	<p>المؤشر 4-1-2 تخصيص الموارد المستدامة لما تقدّم، وهو ما قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/أو الهياكل التنظيمية</p>	
--	--	--	--	--

<p>المؤشر 4-1-2 مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي: نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة-2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>ما زال يتعين على البلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي 2 إكمال مشاريعها؛ ولهذا، فإن المعلومات المتعلقة بالبلدان التي تحافظ على التقدم المحرز بدعم من حساب الأمانة 2 محدودة. ويعرض إطار الرصد والتقييم الخاص بحساب الأمانة 2 قياس أثر الدعم المقدم من حساب الأمانة وسيسترد به في هذا المؤشر. وسيتناول تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة 2 بشكل معمق (الذي من المحتمل أن يبدأ في أواخر عام 2021/مطلع عام 2022) في مسألة الاستدامة. وسيرفع مدير حساب الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا بالاستناد إلى المعلومات الأولية المتاحة.</p>	<p>المؤشر 4-1-3 مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي: نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة 2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل</p>	
---	---------------------------------	---	---	--

<p>المؤشر 1-2-4 عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (تعرف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين)</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر بصيغته التي عدلتها اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين.</p>	<p>عدلت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين هذه المؤشر</p>	<p>بالصيغة التي عدلتها الهيئة في دورتها الحادية والثمانين: 1-2-4أ- عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (ستكون الفترة 2020-2021 أول فترة يرفع عنها تقرير، وتعرف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين). 1-2-4ب- عدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (ستكون الفترة 2020-2021 أول فترة يرفع عنها تقرير، وسيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين اثنتين على الأقل خلال فترة السنتين).</p>	<p>النتيجة 1-2-4 المشاركة المستدامة والنشطة في عمل اللجان ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي</p>	
---	---	---	---	--	--

<p>المؤشر 4-2-2 عدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (سيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين اثنتين على الأقل خلال فترة السنتين)</p>					
<p>المؤشر 4-3-1 مدى إعاقه الحواجز التالية لاستخدام نصوص الدستور الغذائي: نقص الموارد؛ والافتقار إلى القدرة على التنفيذ المحلي؛ وعدم ملاءمة نصوص الدستور الغذائي للسياق/الواقع الوطني؛ والافتقار إلى القوانين الوطنية الأساسية لسلامة الأغذية؛ ومدة وضع نص الدستور؛ والافتقار إلى قدرة التنفيذ المحلية؛ ومدة عملية التنفيذ الوطنية؛ والقضايا المتصلة باللغة؛ وتحديات مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي؛ وعدم وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأحكام الدستور الغذائي</p>	<p>استبدل هذا المؤشر بمؤشر الدراسة الاستقصائية بشأن استخدام نصوص الدستور الغذائي وأثرها المتعلق بالحواجز التي تحول دون استخدام نصوص الدستور الغذائي</p>	<p>يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.</p>	<p>المؤشر 4-3-1 المناقشات الموثقة ضمن لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن الحواجز والحلول الممكنة لمشاركة البلدان النامية</p>	<p>النتيجة 4-3-1 يؤدي بناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة دوراً بارزاً في ضمان مشاركة نشطة للبلدان النامية</p>	

		يدرج هذا البعد في خطط العمل الإقليمية. ويرفع المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. ولهذا، يجري تضمين التقرير المحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية معلومات متعلقة بهذا المؤشر.	المؤشر 4-3-2 زيادة عدد التقارير عن التوجيه وتبادل التجارب حول القضايا المتصلة بالدستور الغذائي بين البلدان		
	تماشياً مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، تم حذف هذا المؤشر.				
	المؤشرات التي نقحت/التي تم الإبقاء عليها/التي أعيد ترقيمها	قرار الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية	قرار الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية	المؤشر الأصلي	النتيجة
	تماشياً مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، وبما أن هذا المؤشر ليس مؤشراً محددًا وقابلًا للقياس ويمكن بلوغه وواقعياً وحسن التوقيت ولا يمكن الإبلاغ عنه إلا من خلال عملية سرد، يُقترح استبداله بتنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين.	سترفع الأمانة تقريراً سردياً موجزاً لإبراز التقدم المحرز في هذا المؤشر بالاستناد إلى استعراض عمليات عمل الدستور الغذائي وإجراءاته وعمليات الاستعراض التقييمي.	المؤشر 5-1-1 نسبة التوصيات المنفذة من أصل توصيات الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي المعتمدة من جانب الهيئة	النتيجة 5-1-1 إن العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي تدعم تشغيل أجهزة الدستور الغذائي المعنية بوضع	الغاية 5- تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة

<p>المؤشر 5-1-1 تنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>تقترح الأمانة كذلك رفع تقرير موازٍ حول تنفيذ ميزانية الدستور الغذائي خلال فترة السنتين. ومن شأن ذلك أن يستند إلى الوثيقة بشأن مسائل الميزانية التي يتم إعدادها سنويًا لعرضها على الهيئة.</p>		<p>المواصفات بشكل فعال وكفوء</p>	<p>الاستراتيجية بفعالية وكفاءة</p>
<p>المؤشر 5-1-2 نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحددها اللجان</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>سيتم قياس المؤشر كما هو.</p>	<p>المؤشر 5-1-2 نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحددها اللجان</p>	<p>النتيجة 5-1-2 إن تصميم جداول الأعمال بشكل كفوء وحسن استخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولجنتها التنفيذية وأجهزتها الفرعية يعظم الوقت المخصص لوضع نصوص الدستور الغذائي</p>	

	<p>بما أنّ هذا المؤشر ليس مؤشرًا محددًا وقابلًا للقياس ويمكن بلوغه وواقعيًا وحسن التوقيت ولا يمكن الإبلاغ عنه - إلا من خلال عملية سرد، يُقترح حذفه.</p>	<p>سترفع الأمانة تقريرًا سرديًا موجزًا لإبراز النتيجة المنشودة، بالاستناد إلى إسهامات الرؤساء والأمانات المضيفة والمعلومات المقدمة من خلال الاستعراض التقييمي. ولن تقدم بيانات كمية عن نسبة الاجتماعات التي يتم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن الوقت المخصص للاجتماع، وإنما ستحدد التحديات وكيفية التصدي لها.</p>	<p>المؤشر 5-1-3 نسبة الاجتماعات التي تم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن وقت الاجتماع المخصص للجان وإنجاز العمل قبل الموعد النهائي للمشروع</p>	
--	---	--	---	--

	<p>تماشياً مع التعليقات المقدمة في الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية، من المقترح حذف هذا المؤشر.</p>	<p>ترفع الأمانة بشكل منتظم تقارير عن الأنشطة التي اضطلع بها خلال فترة السنتين من خلال تنفيذ خطة عمل الدستور الغذائي بالنسبة إلى الغاية 5. ولهذا، يجري تضمين التقرير المرحلي ذي الصلة لخطة عمل الدستور الغذائي معلومات تتعلق بالمبادرات الواردة في هذا المؤشر، وسيبرز تقرير الرصد بشكل أعم التقدم المحرز في تحقيق بيان النتائج. وقد بيّنت الجائحة كيف ينبغي تكييف الأنشطة المقررة لضمان استمرار عمل الدستور الغذائي بفعالية بما يتجاوز الرؤساء والجهات المضيفة. وخلال السنة الماضية، انصب تركيز الجهود المبذولة أيضاً على مشاركة الأعضاء في الاجتماعات الافتراضية.</p>	<p>المؤشر 1-2-5 نسبة رؤساء الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل والبلدان المضيفة لها المشاركين في الدورات التدريبية و/أو في إعداد الأدوات والتوجيهات</p>	<p>النتيجة 1-2-5 رئاسة اجتماعات الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل وقيادتها بفعالية وكفاءة</p>	
<p>المؤشر 1-2-5 مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي</p>	<p>سيتم الإبقاء على المؤشر.</p>	<p>سيتم قياس المؤشر كما هو.</p>	<p>المؤشر 2-2-5 مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي</p>		